Open Access VOL6 (2) 2024

An economic study to evaluate the rates of trade exchange between Egypt and COMESA countries in light of recent economic changes

Mohamed Omran Ahmed
Master Researcher / Institute of African Research and Studies, Aswan University
Prof. Dr. Mohamed Younis Abdel Halim
Professor of Economics
Dean of the Faculty of Commerce for Boys, Al-Azhar University
Dr. Karima Mohamed Al-Sagheer
Lecturer of Economics at the Institute of African Research and Studies and Nile Basin Countries - Aswan University

Abstract :
COMESA membership includes 21 countries, which are (7): Egypt, Ethiopia, Eritrea, Sudan, Congo, Uganda, Burundi, Comoros, Djibouti, Rwanda, Zambia, Zimbabwe, Swaziland, Seychelles, Kenya, Libya, Malawi, Madagascar, Mauritius, Tunisia. Many Nile Basin countries are also members of COMESA, as the Nile Basin countries include 10 countries: Egypt, Eritrea, Uganda, Ethiopia, Sudan, Congo, Burundi, Tanzania, Rwanda, and Kenya. Kenya ranks first in Egypt's exports to COMESA countries. As for imports, Libya, Zambia, and Kenya came in the first three places, respectively. The average total value of Egypt's exports to COMESA amounted to about EGP 68.7 billion, contributing about 53% of Egypt's average total exports amounting to about EGP 130 billion. Egypt's average total imports from COMESA amounted to about EGP 3.88 billion, contributing about 62.1% of Egypt's average total imports amounting to about EGP 6.247 billion. Thus, it is clear that Egypt has a deficit in the general trade balance estimated at about 6.117 billion pounds, while it has a positive trade balance with COMESA estimated at about 68.3 billion pounds for the average period mentioned. It is worth noting that Egypt's exports to COMESA are represented in: aluminum products, medicines, paper, petroleum and chemical products, carpets, ceramics, food products, furniture, fertilizers and pesticides, cement and reinforcing steel, rice, fruits, vegetables, and textiles. Egypt also imports from COMESA: tea, coffee, cocoa, legumes, tobacco, sesame, raw hides, tanning materials, plant and aromatic extracts, and live camels. Egypt's exports to COMESA are relatively diverse compared to its imports, with medicines and rice topping the list of exports, and black tea and sesame seeds on the list of imports.

Keywords: COMESA, Nile Basin countries, Common market, Trade exchange

دراسة اقتصادية لتقييم معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا في ضوء التغيرات الاقتصادية الأخيرة

إعداد

محمد عمران احمد

باحث ماجستر /معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة اسوان

أ.د/ محمد يونس عبد الحليم

أستاذ الاقتصاد

عميد كلية التجارة بنين جامعة الازهر

د/ كريمة محمد الصغير

مدرس الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل- جامعة أسوان

ملخص البحث :

تضم عضوية الكوميسا 21 دولة هي(٧): مصر، أثيوبيا، إريتريا، السودان، الكونغو، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جيبوتى، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلاند، سيشيل، كينيا، ليبيا، مالاوي، مدغشقر، وموريشيوس ،تونس. والعديد من دول حوض النيل أعضاء أيضاً فى الكوميسا، حيث تضم دول حوض النيل ١٠ دول هي: مصر، إريتريا، أوغندا، إثيوبيا، السودان، الكونغو، بوروندي ،تنزانيا، رواندا، وكينيا ، وكينيا تتصدر المراكز الثلاثة الأولى فى صادرات مصر لدول الكوميسا. أما فى جانب الواردات، فقد جاءت ليبيا، زامبيا، وكينيا فى المراكز الثلاثة الأولى بالترتيب. وقد بلغ متوسط إجمالى قيمة صادرات مصر للكوميسا نحو 68.7مليار جنيه، تساهم بنحو ٥٣% من متوسط إجمالى صادرات مصر البالغة نحو ١٣٠ مليار جنيه. كما بلغ متوسط إجمالى واردات مصر من الكوميسا نحو ٣.٨٨ مليار جنيه، تساهم بنحو ٦٢.١% من متوسط إجمالى قيمة واردات مصر والبالغة نحو6.247 مليار جنيه. وهكذا يتضح أن مصر لديها عجز فى الميزان التجاري العام يقدر بنحو ٦.١١٧ ملىار جنيه، فى حين لديها ميزان تجارى موجب مع الكوميسا يقدر بنحو ٦٨.٣ مليار جنيه لمتوسط الفترة المذكورة، وتجدر الإشارة أن صادرات مصر للكوميسا تتمثل فى: منتجات الألومنيوم، الأدوية، الورق، المنتجات البترولية والكيماوية، السجاد، السراميك، المنتجات الغذائية، الأثاث، الأسمدة والمبيدات الحشرية، الأسمنت وحديد التسليح، الأرز، الفواكه، الخضروات، والمنسوجات. كما تستورد مصر من الكوميسا:الشاي، البن،

الكاكاو، البقول، التبغ، السمسم، الجلود الخام، مواد الدباغة، الخلاصات النباتية والعطرية، والإبل الحية. وتتسم صادرات مصر للكوميسا بالتنوع النسبي مقارنة بوارداتها، حيث تتصدر الأدوية والأرز قائمة الصادرات، والشاي الأسود وبذور السمسم قائمة الواردات.

الكلمات المفتاحية

الكوميسا ، دول حوض النيل ، سوق مشتركة ، التبادل التجاري

مزايا إنضمام مصر إلى الكوميسا:

-نفاذ الصادرات المصرية لسوق واسع يبلغ تعداد سكانه ٤٥٠ مليون نسمة.

-تتمتع الصادرت مصر للدول الأعضاء بإعفاء تام من كل الرسوم الجمركية.

***-فى مجال الصناعة:**

دخول السلع الصناعية المصرية لأسواق الدول الأعضاء، وحصولها على تخفيضات جمركية وإعفائها من الرسوم الجمركية وتمتع هذه السلع بمزايا نسبية.

***-فى مجال الزراعة:**

تقدمت العديد من دول الكومىسا بطلبات لمصر برغبة منها في الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الزارعة، لإقامة مزارع نموذجية تتوافر بها البنية الأساسية للزارعة وموارد المياه، ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب أعداد كبيرة من العمالة المصرية، كما يمكن أن تمثل مصدر رخيص لواردات مصر الزراعية.

٥-فى مجال المقاولات:

تتمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة في الأسواق الأفريقية، وهو ما أتاح الفرصة لهذه الشركات في تطوير البنية الأساسية لمعظم دول المجموعة، إضافة إلى ذلك توجد مشروعات الربط الكهربائي بين هذه الدول ومصر.

٦-فى مجال الخبرة والدعم الفني:

يقوم الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بتوفير الخبرات المصرية اللازمة للمشروعات التنموية، وعمل دورات تدريبية للكوادر من هذه الدول، وتقدم مصر بعض المعونات الغنية فى صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول.

اهداف التكتل

الأهداف الاقتصادية:

تتعدد الأهداف الإقتصادية للتكامل الاقتصادي لذا سنكتفي بذكر البعض منها:

الحصول على مزايا الإنتاج الكبير لأن اتساع حجم السوق يوجه الإستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليما.

تيسير الإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكامل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

تسهيل عملية التنمية الإقتصادية لأن اتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل يساهمان في إيجاد فرصا جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والإستثمار والدخل والتشغيل.

رفع مستوى الرفاهية لدى المواطنين، وذلك بتوفير السلع الإستهلاكية بأسعار منخفضة نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى.

التقليل من الإعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الإقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج المنطقة.

وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الإقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية.

يهدف التكامل إلى تقوية موقف الّدول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها، وذلك لأن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية، تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حده، كما يعمل التكامل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة تحسن أو زيادة قوة المساومة لديها، وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل، وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت عليه كل دولة عضو منفردة.

تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنظمة للتكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومرابطة وفقا للأسس الإقتصادية، مما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد على العلم والتكنولوجيا.

يهدف التكامل الاقتصادي إلى زيادة التجارة بين بلدان منطقة التكامل نظرا لرفع أو إلغاء الحواجز الجمركية، وبالّتالي يزيد معدل التبادل بينها، ويبدو ذلك واضحاً في الكثير من تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.

الأهداف السياسية:

الجدير بالذكر أن البعض يرى أن الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بوصفها أهداف أصلية، فيما تتراجع الدوافع أو الأهداف الإقتصادية إلى المرتبة الثانية من الأهمية، غير أّننا لسنا بصدد محاولة تقسيم الأهمية النسبية لكلا من الدافعين وذلك لأنه لا سبيل إلى تقدير العلاقة بينهما من الناحية الكمية، بمعنى أنه قد يكون في الأهداف السياسية ما يحمل على اتخاذ أولى خطوات التكامل إلا أن هذا التكامل قد يرتد أثره إلى المجال الاقتصادي والعكس صحيح، فقد يكون في الأهداف الإقتصادية ما يحمل على اتخاذ أولى خطوات

التكامل الاقتصادي، إلا أن هذا التكامل قد يرتد أثره إلى المجال السياسي لاحقا.

إذاً لا يقتصر التكامل الاقتصادي على تحقيق الأهداف الإقتصادية فقط، بل يتعداه إلى ما هو أبعد مـــن ذلك وهو تحقيق الأهداف السياسية ومن بينها نذكر:

١-تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الإحتكاكات بين الدول المتجاورة، والتي كانت من قبل تكن لبعضها البعض العداء، حيث أن تطبيق الإتفاقيات التجارية في إطار التـــكامل، يحد من ذلـــك العـــداء ويسود بذلك نوعا من السلم ما بين تلك الدول، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي " كورديـــل هـــال " للفترة 1943- 1944 حيث أعلن قائلا : " إذا استطعنا زيادة عمليات التبادل التجاري بين الأمم ،عن طريق التجارة المخفضة للحواجز الجمركية وإزالة العوائق غير الطبيعية للتجارة، سنكون قد قطعنا شوطاً طويلا نحو إزالة الحرب نفسها " كما أ كد ان الحرب العالمية الثانية لم تندلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأي دولة تم إبرام اتفاقيات تجارية معها باستثناءات قليلة.

٢-قد يكون الهدف من وراء تكوين تكامل اقتصادي رغبة دولة ما في السيطرة السياسية علـــى بعـــض الدول الأخرى الأقل نمواً اقتصادياً، والراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هـــذه الأخيرة نظاماً قتصادياً وسياسياً معنياً، أو محاولة تلك الدولة إدخال تلك الدول في تنظيمات سياسية، وهو ما حدث في القرن التاسع عشر حيث نادي السياسي البريطاني "ريتشارد كوبدن" بإلحاح على أن تتاجر بريطانيا بحرية مع جيرا نها لتقنعهم بميزات التجارة الحرّة لإدخالهم أكثر في عصبة الأمم.

٣-وقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي بناء تكامل سياسي ما بين الدول، وهو بمثابة تمهيد للطريق للوحدة السياسية، كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الّدول الأعضـــاء وإجـــراء بعـــض الإصلاحات السياسية فيها.

الأهداف العسكرية:

وقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلـــة فيه لمواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى تُكون وحدة لها قوتها السياسية والعســـكرية فتقـــف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي ولاتساق أهدافهما مما قد يقوي فرص السلم العالمي.

إذاً أصبح النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه أداة تستطيع بمقتضاها الدولة أن تؤّمن نفســـها ضـــد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ الدولة الكبيرة أو الصغيرة منها، على التكامل الاقتصادي الذي يمكنها من الحصول على المعونات الخارجية العسكرية والحربية، كما يمكنها أيضا من إقامة قواعد عســـكرية داخـــل أراضي الدول الأعضاء.

الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية للتكامل الاقتصادي في رفع المستوى العلمي والثقافي لموطني دولة معينة، نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدماً منها، كما يؤدي التّكامل إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية، وتستخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة، بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يعمل على إعادة توزيع السكان في الدولة المعنية بالتكامل، فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظاً إلى المناطق الأقل سكاناً، ويؤدي أيضا إلى حل المشكلات التي لا تعنى بها دولة بمفردها بل هي مشكلات مطروحة على المستوى العالمي، مثل المشكلات البيئية، وهذا ما حدث على مستوى الإتحاد الأوروبي من خلال الدول ذات المستويات العليا مثل الدانمارك وألمانيا وهولندا، التي تصدر قواعد لكل الأعضاء في الإتحاد، خاصة بحماية البيئة وتلزمها بتنفيذه.

مقدمة البحث :

نبذة عن تكتل " الكوميسا"

خلال القمة العاشرة لدول منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا في ٣١ يناير ١٩٩٢ تقرر تطوير المنطقة وتحويلها إلى سوق مشتركة لتكون بداية لتكوين جماعة اقتصادية وبذلك تأسست مرحلة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٩٤ لتحل محل منطقة التفضيل التجاري لدول شرق وجنوب أفريقيا " **(PTA) والتي أنشئت في عام ١٩٨١ وأثناء انعقاد المؤتمر الوزاري " للكوميسا "بالعاصمة المالاوية – ليلو نجوى عام ١٩٩٤ تم التوقيع على نصوص الاتفاقية من قبل ٢٢ دولة هي:

أنجولا، بوروندي، أثيوبيا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي، موريشيوس، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، كينيا والكنغو الديمقراطية (زائير سابقاً) ثم انسحبت دول مثل ليسوتو، موزمبيق وتنزانيا (١)، وانضمت مصر إلى هذا التكتل عام ١٩٩٨، كما انضمت أرتيريا كعضو بعد استقلالها عن أثيوبيا وأصبح عدد الأعضاء الآن عشرين دولة بعد استبعاد الصومال.

كيفية انضمام مصر لتكتل " الكوميسا "

تقدمت مصر للانضمام لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا قبل أن تعرف " بالكوميسا " عام ١٩٩٣ ، ولم يتم الموافقة على انضمامها بسبب معارضة السودان نظراً لظروف سياسية وتحفظ بعض الدول الأعضاء الأخرى وفى خلال الفترة ١٩ – ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ دعيت مصر للحضور كمراقب في الاجتماع الرابع لتكتل " الكوميسا " الذي عقد في لوساكا زامبيا وقد وافق المجلس الوزاري لتكتل " الكوميسا " بالإجماع على تأييد طلب مصر الانضمام " للكوميسا وأصبحت مصر عضواً كاملاً ابتداء من ٢٩/٦/١٩٩٨ أثناء اجتماع " الكوميسا " في كينشاسا – الكنغو الديمقراطية ، على أن تتبنى برامج لتخفيض التعريفة الجمركية على السلع

الواردة من الدول الأعضاء بالكوميسا " ليصل إلى أقل تعريفة مطبقة في تلك الدول ، وكذلك إزالة كافة الحواجز غير الجمركية خلال عام من تاريخ الانضمام.

تضع الدولة المصرية ضمن أولوياتها تعزيز التبادل التجاري مع الدول الأفريقية، خاصة أن التعاون الإقليمي من خلال التكتلات التجارية، أصبح واحداً من أهم آليات تحقيق التنمية، لذا جاء انضمام مصر إلى اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) نابعًا من إدراك عميق للأهمية الاستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر مع دول حوض النيل، وحتمية التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي تضم هذه الدول، وبالأخص التجمعات الاقتصادية، حيث أن عضوية مصر في الكوميسا يتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة في مجال فتح الأسواق، والحصول على مزايا نسبية جديدة.

وقد وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية الكوميسا في ٢٩ يونيو من عام ١٩٩٨، وتمّ البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية من باقي الدول الأعضاء اعتباراً من ١٧ فبراير من عام ١٩٩٩على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وللسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة

ومنذ انضمامها للتجمع تقوم مصر بلعب دور نشط ومحوري في تفعيل وتطوير آليات عمل الكوميسا، وفى المشاركة في أنشطة وبرامج التجمع، كما تستضيف مصر مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار التابعة للكوميسا في مقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ويبلغ حجم التبادل التجارى بين مصر والكوميسا ٣ مليار دولار (٢٠٢٠) ، فيما تبلغ قيمة الفائض التجارى ٤،١ مليار دولار لصالح مصر فى ٢٠٢٠،كما ارتفعت قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا لنحو ١.٦٨٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ في مقابل ١.٥٢٢ مليار دولار خلال ٢٠١٨، كما زادت الواردات من تلك الدول لنحو ٩٤٥ مليون دولار في مقابل ٧٣٧ مليون دولار[١]، حيث تبلغ صادرات مصر لدول الكوميسا نحو ٤٥% من إجمالي صادراتها للدول الأفريقية، والتي سجلت ذلك العام (٢٠٢١) نحو ٤.٧٦٧ مليار دولار، في مقابل واردات بقيمة ٢.٠٩٦ مليار دولار.

وتبلغ صادرات الدول اعضاء الكوميسا فيما بينهم نحو ١٠.٨٧٤ مليار دولار، بينما تبلغ قيمة وارداتهم من بعضهم نحو ١١.٢٤١ مليار دولار، وتطبق تلك الدول اعفاءات جمركية بالكامل لكونهم اعضاء في منطقة التجارة الحرة فيما عدا اثيوبيا تقوم تطبيق ١٠% تخفيض على الرسوم الجمركية، وتطبق ارتيريا ٨٠% تخفيض، ولا تطبق كل من إسواتيني والصومال والكونغو الديمقراطية أى تخفيضات، كما ان أوغندا تحتفظ بقائمة من السلع الحساسة جاري التفاوض على إلغائها.

ويعد قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات التصديرية المصرية لدول الكوميسا ، حيث يمثل ٣٤% من قيمة الصادرات المصرية لتلك الدول، يليه قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة ١٦%، ثم الصناعات الهندسية بنسبة ١٠%، والصناعات الطبية والدوائية بنسبة ٨%، و مواد البناء بنسبة ٧%، وصناعات اخرى بنسبة ٢٥.%

وتتمثل أهم الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية لدول الكوميسا في الحبوب المصنعة ومنتجات المطاحن والمكرونة والسكر المكرر، وزيوت الطعام، ومحضرات من خضر،وفواكه ومربات ، وذلك لدول كينيا اوغندا موريشيوس مدغشقر، بينما تتمثل أهم الواردات في " تبغ، شاي، بن " من دول ملاوي، كينيا، اوغندا، اثيوبيا، زيمبابوي.

وذكر تقرير صادر فى عام ٢٠٢٠ عن منظمة دول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا" كوميسا" أن مصر استحوذت على أكبر عدد من المشروعات الاستثمارية المنفذة داخل دول تجمع الكوميسا عام ٢٠٢٠ بإجمالي مشروعات منفذة بلغت ٣٢ مشروعا، ما يمثل نحو ٣٢ % من إجمالي عدد المشروعات بدول التجمع.

وقد شهدت منطقة دول كوميسا إقامة نحو ١٠٠ مشروع باستثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة ما بين شهر يناير حتى يوليو ٢٠٢٠ مقابل ٢٢٨ مشروع خلال الفترة ذاتها من العام الماضي ما يمثل انخفاضا قدره ٥٦.١٤% تعود أسبابه إلى أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا منذ بداية العام وما صاحبها من تدابير إغلاق وفرض قيود على حركة السفر والنقل، وأضاف التقرير أن أكبر عدد من المشروعات التي أقيمت هذا العام، تمت خلال شهر يناير ٢٠٢٠ بإجمالي بلغ ٢٢ مشروع ما يشكل ٢٢ % من إجمالي المشروعات المعلن عنها داخل دول التجمع.

وأوضح تقرير منظمة "كوميسا" أن الصين صاحبة أكبر حصة من الاستثمارات المباشرة داخل المنطقة الإفريقية بنحو ١٧ مشروع ما يشكل ١٧ % من إجمالي المشروعات المعلن عنها هذا العام يليها كل من دولة الإمارات (١٣%) ثم فرنسا(٩%) وألمانيا(٦%) وبلغت مساهمة مصر والمملكة العربية السعودية نحو ٣..%

وعن أهم العقبات التي تواجه الصادرات المصرية إلى افريقيا، تأتى عقبات تتعلق بالقيود غير الجمركية، وعقبات تتعلق بصعوبة النفاذ للأسواق، وعقبات تتعلق بالتمويل والمعاملات والضمانات البنكية وعقبات تتعلق بالنقل والشحن.

ولايجاد حلول لهذه المعوقات وضعت مصر رؤية تهدف لتعميق تكامل الأعمال بين دول الإقليم لتوسيع وتيرة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، انطلاقا من هذه التحديات وفي ظل الدور المهم الذي تضطلع به "كوميسا" كتجمع اقتصادي إقليمي يهدف إلى بلوغ التنمية المستدامة للدول الأعضاء وتعميق الاندماج الاقتصادي والتكامل الإقليمي والتنمية ما بين دول التجمع، وذلك بالتناغم مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية

وتستهدف الرؤية المصرية طرح عدد من المبادرات للمساهمة في تعميق التكامل، في عدد من القطاعات الاقتصادية، على المديين القصير والمتوسط. وان رؤية مصر في أن تشجيع الأعمال – بمفهومها الشامل للأعمال التجارية والاستثمارية والإنتاجية – سيسهم بشكل كبير في تسريع وتيرة التعافي.

وفيما يتعلق بالتكامل التجاري الإقليمي، وإزالة العوائق الجمركية، دأبت مصر منذ انضمامها لـــ"كوميسا" على تطبيق الإعفاءات الجمركية المتفق عليها، في إطار منطقة التجارة الحرة، وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل.و العمل على إزالة أي عقبات، تحول دون قيام الدول الأعضاء، بتقديم الإعفاءات اللازمة في هذا الصدد، ووضع آلية لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، بشكل دوري؛ وهو الأمر الذي سيسهم في مشاركة الدول بفعالية لتطبيق الامتيازات الجمركية.

و ستولي مصر اهتماما كبيرا بتعزيز التكامل القاري، والعمل على تشجيع الدول الموقعة، على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للتجمعات الثلاثة؛ للتصديق على الاتفاقية ليتم تطبيقها، ودخولها حيز النفاذ.

وبشأن التكامل الصناعي فيتطلب زيادة الإنتاجية والتعاون في القطاعات التصنيعية المختلفة والاستفادة من الموارد المتاحة لدول الإقليم وقدرتها التنافسية في زيادة الإنتاج الصناعي

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من القاؤها الضوء على الدور الذى يمكن لمصر القيامم به من خلال رئاستها للتجمع فى دعم اقتصادها واقتصاد الدول الأفريقية ، فمصر تستطيع تقديم الكثير للدول الإفريقية خلال رئاستها لقمة "كوميسا" التي تم تأسيسها منذ سنوات ولم نلحظ لها تطورات إيجابية على الأرض حتى الآن.

وبالنظر إلى البيانات الرسمية، بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذا التجمع ٥.٦ بالمئة خلال عام ٢٠١٩، إلا أن هذا المعدل شهد تراجعا كبيرا خلال عام ٢٠٢٠ بسبب تبعات جائحة كورونا.

الا أن اطلاق مصر لخطة العمل الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٥، شيء مؤثر للغاية لأنها تحمل تنوعا جديدا للعمل المصري الإفريقي المشترك في نسخة تعتمد على المصالح المتبادلة وتفعيل الاتفاقيات التجارية البينية.

مشكلة الدراسة:

وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية "كوميسا" عام ١٩٩٨، كما جرى الاتفاق بين أكبر ٣ منظمات إفريقيا "كوميسا" وجماعة شرق إفريقيا، ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية "سادك"، على تبادل السلع بدون جمارك وتوفير حركة إنسيابية لرؤوس الأموال، لكن ذلك لم يُترجم بشكل فعال.

فطبقاً لدراسة أصدرتها الحكومة المصرية، فإن التبادل التجاري بين مصر و"كوميسا" سجل حوالي ٣ مليار دولار في ٢٠٢٠، وهو ما يعادل نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي قيمة التبادل التجاري المصري مع القارة الأفريقية خلال العام نفسه، والذي سجل ٥ مليارات دولار أميركي.

الا أن هناك العديد من التحديات والمعوقات التى تؤثر على التبادل التجارى بين مصر ودول أفريقيا ، وتتمثل هذه التحديات الموجودة في النقل والطرق وتمويل البنية التحتية،ولذا فالفرصة متاحة أمام مصر بكل ما تمتلكه من قدرات وتأثير على دفع هذا الأمر للأمام وتحقيق ما تصبو إليه الشعوب الإفريقية من خلال رئاستها للاتحاد ، ومطالبتها المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة بالتعاون مع الدول الأفريقية في امتصاص صدمات اقتصادية عنيفة أحدثتها جائحة كورونا ومحاولة إيجاد حلول لحل تمويل البنية التحتية طويل الأجل حتى تستطيع مصر ودول القارة استغلال الفرص المتاحة والموارد الطبيعية الموجودة وإحداث نقلة نوعية في المنتجات الإفريقية.

ومن ثم فمصر أمامها فرصة ذهبية للاستفادة من رئاستها لـــ"كوميسا"، لأن ذلك يخدم مصر كثيرا وبإمكانها مضاعفة صادراتها للدول الأفريقية وتوفير الخامات ومستلزمات الإنتاج بتكلفة أرخص.

كما أن رئاسة مصر مهمة لإفريقيا ومصر على حد سواء، خاصة أن مصر أكثر تقدما عن بقية دول المنظمة وتستطيع إمداد يد العون لهذه الدول بالخبرات، استنادا على أن الاقتصاد يعتمد على مسألة تبادل المنافع التي تخدم حركة الاقتصاد المشتركة

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحليل الوضع الحالى للتبادل التجارى بين مصر والدول الأفريقية ، والدور المتوقع لرئاسة مصر للتجمع على معدلات التبادل لمصر ولدول أفريقيا حيث أن مصر لديها الكثير الذى تستطيع تقديمه لدول التجمع.

فرضية الدراسة :

هنـــاك العديـــد مـــن املكاســـب التـــي مـــن الممكـــن أن تتحقـــق عند رئاسة مصر للكوميسا على معدلات التبادل التجارى لمصر والدول الاعضاء، علـــى الرغـــم مـــن وجـــود العديـــد مـــن العقبـــات والتحديـــات.

منهج الدراسة:

سيتم اتباع المنهج الوصفى التحليلى وذلك بغرض التعرف على الوضع الحالى للتبادل التجارى لدول التجمع ومصر وتحليل أهم التحديات والمعوقات الموجودة وأهم الخطوات التى ستتخذها مصر من خلال رئاستها للقمة لحل هذه المعوقات وتعزيز التبادل التجارى لمصر والدول الافريقية

المراجع

١. دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا "الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء"

٢. ولد محمد عيسى محمد محمود"معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا"جامعة مستغانم الجزائر ٢٠١٢

٣. نبيل الشيمى دراسة حول الاتفاقات التجارية بين مصر والعالم الخارجي الحوار

٤. منى طعيمة الجرف "مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مسح مرجعى مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية والعلوم السياسية جامعة القاهرة العدد ١٩ أكتوبر ٢٠٠٢

٥. عطاء سهره (٢٠١٠)تقدير الاثار الاقتصادية للتبادل التجارى بين مصر والكوميسا

٦. محمد إبراهيم عباس –دور السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي كوميسا في دعم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل –المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –مصر–٢٠١٤

٧. نجوى على خشية –تحليل أداء صادرات دول الكوميسا "الفرص والمعوقات"–المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –مصر

٨. عبد الحميد صديق عبد البر، أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على الصادرات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٩٠ ،السنة المائة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٩. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا والتكتلات والدول المحورية –قطاع الاتفاقات التجارية –يونيو٢٠١٥

١٠–عماد عبد المسيح شحاتة (دكتور)، الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر والكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكاني، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٢١ ،عدد ٤ ،ديسمبر، ٢٠١١.

١١ –فرج عبد الفتاح فرج (دكتور): إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الافريقية فى ظل الاتحاد الأفريقي ،الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الافريقية، مركز البحوث الافريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٠ .